

## PRESS CLIPPING SHEET

<b>PUBLICATION:</b>	Rose Al Youssef
<b>DATE:</b>	23-May-2016
<b>COUNTRY:</b>	Egypt
<b>CIRCULATION:</b>	40,000
<b>TITLE :</b>	Inas Abdel Hakim, Parliament health Deputy: Drug price increase needs to reviewed and compulsory pricing is the better option
<b>PAGE:</b>	05
<b>ARTICLE TYPE:</b>	Government News
<b>REPORTER:</b>	Amany Hussien

## PRESS CLIPPING SHEET



**إيناس عبد الحليم وكيل الصحة بمجلس النواب:**

# رفع أسعار الأدوية يحتاج مراجعة والأفضل تسعيرة جبرية

أكدت النائبة إيناس عبد الحليم وكيل لجنة الصحة وأستاذ علاج الأورام بكلية طب جامعة المنصورة أن هدف لجنة الصحة هو توفير الخدمة الصحية للمريض طبقا للدستور وأنه لا مساس للعلاج على نفقة الدولة حتى مع إقرار قانون التأمين الصحي الشامل.

وأوضحت في حوار مع «روزاليوسف» أن قرار رفع أسعار الأدوية يحتاج المزيد من الدراسة، وإعادة نظر، والأفضل هو وضع تسعيرة جبرية لكافة الأدوية، لافتة إلى أن لجنة الصحة تدرس ضم كافة الفريق الطبي داخل قانون كادر المهن الطبية وليس الأطباء فقط، وإلى نص الحوار:

### كُتبت - أمانى حسين

■ في البداية ما أولويات لجنة الصحة بالمجلس في الدورة التشريعية الحالية؟

تسعى اللجنة لتحقيق هدف رئيسي وهو توفير خدمة متميزة صحية للمريض طبقا لنص الدستور، ويتم ذلك من خلال السعي لتحقيق بعض المقومات والضوابط لأصلاح المنظومة الصحية في مصر، وتقوم اللجنة في الفترة الحالية بمناقشة وإقرار بعض القوانين الهامة ومنها قانون التأمين الصحي الشامل وتعديل قانون كادر المهن الطبية وتحسين الخدمة في مستشفيات التكامل والتفتيش الصحي في الوحدات الريفيه والسعي لتوفير خدمة صحية جيدة للمريض طبقا لنصوص الدستور، سواء من خلال العلاج على نفقة الدولة أو علاج غير القادرين أو من خلال التأمين الصحي.

■ هناك مطالبات بضم فئات جديدة لقانون كادر المهن الطبية المعروف بقانون ١٤١، هل سوف تتم إعادة النظر في القانون؟

بالفعل كان هناك عدد من الملاحظات عند إقرار القرار بقانون كادر المهن الطبية سابقا والمطالبة بعودة القانون مرة أخرى للجنة الصحة لمناقشة تلك الملاحظات ومنها إعادة النظر في بند الأجور وضوابط الخاصة بالبطاقات للأطباء وباقي الفريق الطبي وإعادة النظر في النسبة الخاصة بعمل الدكاترة المتفرجين بجانب دراسة ضم باقي الفريق الطبي والذين طالبوا بالانضمام لقانونهم ومنهم الصيادلة والطب الطبيعي والكيميائيون والفنيون ومسؤولوهم بالأطباء البشريين والأسنان.

■ ومن المفترض أن يضم قانون كادر المهن الطبية كافة العاملين في المؤسسات العلاجية، وكل من يتعامل مع المريض، وليس اختصاصه فقط على الأطباء فقط، فمن حق العمال والسائقين أن يحصلوا على نفس الكادر، وبالتالي نبحث تعديلات كافة العاملين بالمستشفيات وضمهم للكادر.

■ ما هدف الزيارات الميدانية للمستشفيات الحكومية التي تقوم بها اللجنة في الفترة الحالية؟

مهمة الزيارات الميدانية المفاجئة للمستشفيات الحكومية هو مخاطبة وزارة الصحة بحال المستشفيات ومطالبتها بتوفير امکاناتها والمقومات لتقديم خدمة جيدة للمريض، ومعرفة مدى العجز في تلك المستشفيات سواء كان في المعدات الطبية أو الطاقم الطبي، وهو ما حدث بالفعل حيث قامت اللجنة بزيارة مستشفى القناطر الخيرية، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لكل عضو في محافظته لمعرفة مدى رضا المرضى في أداء الخدمة وتوفير النواصير من المستلزمات الطبية، وتغطية احتياجات المستشفيات في المناطق النائية.

■ تنص المادة ١٨ و ٢٣٨ من الدستور أن يكون نصيب الصحة من الموزنة العامة للدولة ٣٪ هذا العام.. هل يمكن تحقيق هذا؟

الجديدة في موزنة الصحة هذا العام طبقا لنص الدستور، على الرغم أن المبلغ كبير وقد يصل إلى ١٠٠ مليار جنيه، بالمقارنة بموزنة الصحة في العام الماضي والتي كانت حوالي ٤٩ مليار جنيه، ولكن سوف يتم توفيره كما جاء في البيان الحكومي الخاص بموازنة الدولة، وسوف تعمل الموازنة خلال أيام للجان، كما أنه لابد أن يشعر المواطن بالفارق والتحسين في الأحوال المعيشية.

■ ما آخر مستجدات قانون التأمين الصحي الشامل؟

- اللجنة تنظر مشروع القانون قريبا وهو بند



### نحاول الالتزام بميزانية الصحة

في الدستور... ولا مساس  
بالعلاج على نفقة الدولة

### إعادة النظر في قانون 14 ومناقشة ضم العمال والسائقين بالمستشفى لكادر الطبي

أساسي على رأس أولوياتها ولا صحة لما يتردد بإلغاء العلاج على نفقة الدولة، فهو نوع من أنواع العلاج في مصر، بجانب التأمين الصحي وغيره، وحتى مع إقرار قانون التأمين الصحي الشامل الذي يضم كافة المواطنين لا يمكن إلغاؤه لأن تطبيق القانون يحتاج لسنوات ولذلك لا يمكن إلغاء العلاج على نفقة الدولة إلا بتوفير مستشفيات مجانية في كافة أنحاء الجمهورية، كما أن دور النائب ليس في الحصول على تأشيريات لقرارات العلاج على نفقة الدولة كما كان يحدث سابقا، فلا يقبل أي عضو أن تتحصر مهمته في الحصول على تلك التأشيريات.

■ ومادا عن قانون تأمين المستشفيات التي طالبت نقابة الأطباء بإقراره لتقليل نسبة حوادث الاعتداءات على الطاقم الطبي؟

- مهمة توفير أمن المستشفيات تقع في

في مجال تصنيع الأدوية منذ عام ١٩٣٨ ومع ذلك لم يتم تصدير الأدوية حتى الآن من غزو الأسواق في التصنيع مثل الأردن والسعودية، في ظل تواجد بعض المصانع تقوم بإنتاج المواد الخام، وسوف تقوم اللجنة بمناقشة قانون للمهنة العليا للدواء على غرار الهيئة الأمريكية لدواء FDA أولا ثم دراسة إنشاء هيئة أخرى للدواء.

■ ما آخر مستجدات مناقشة مشروع قانون الخدمة المدنية؟

- من المنتظر أن يصل قريبا إلى اللجان المعنية، التعديلات الأخيرة للقانون، وهو قانون في مجمله جيد هدفه إصلاح الحكم الإداري والمهني في مصر، وقد شمل التعديلات الحديثة ضوابط للنواب والقاب، ومنع التدخل والحكم في تقييم الموظفين، وقد تم عرضه على النقابات العمالية والمهنية في المرة الأولى للحوار المجتمعي، أما النسخة الأخيرة لقانون لم تعرض للحوار المجتمعي حتى الآن.

■ ما رايك في أداء النقابات الطبية مثل الأطباء والصيادلة في الفترة الماضية؟

- لم أَر قرارات هامة خرجت بها تلك النقابات، لكنها تسعى لإيجاد حلول لمشاكل المهنة، ومنها المطالبة بإقرار قوانين تخص تخفيض أسعارها ١٠٠، ٢٠٠ جنيه، فهل سوف يتم تخفيض تلك الأدوية على غرار زيادة الأدوية التي يقل سعرها عن ٣٠ جنيه، والأفضل هو وضع تسعيرة جبرية لكافة الأدوية.

■ وكيف تقسمين أداء البرلمان في الفترة الحالية؟

كافة اللجان المتخصصة تعمل بكفاءة، وبأكثر من جلسة في اليوم، من مناقشة القوانين ومقابلة الوزراء المعنيين، على الرغم من عدم وجود جلسات، فلا يجب إصدار أي أحكام أو آراء على البرلمان خاصة أن اللجان تم تشكيلها منذ فترة قصيرة مجرد أسابيع قليلة، ويجعل عنه دولة بدون برلمان ٥ سنوات، كما أن أي اختلاف داخل البرلمان يعمل لصالح الشعب وهمومهم، وهناك اختلافان سوف يتم تشكيلهما قريبا لضم عدد من المستقلين، بجانب تشكيل الائتلاف دعم مصر بشكل رسمي مؤخرا، وأي اختلاف يسعى لتحقيق الصالح وليس الهدف من التشكيل هو تضارب المصالح.

الإذا تم تقديم مشروع قانون خاص بأمن المستشفيات فقط، سوف تتم دراسة ذلك التصور وإقراره، واعتقد أن الاعتداء على الأطباء والعاملين في المستشفيات هو مجرد سلوك شخصي وليس عاما يتكرر يوميا، خاصة أن مستشفيات الطوارئ تستقبل يوميا عددا كبيرا من المرضى، فيشعر المريض بأهمال الطبيب في علاجه عند الدخول للاستقبال، فهو لا يقدر أولويات المستشفى في العلاج، فيقوم بالاعتداء على الطبيب، ولكن سوف تخفى تلك الظاهرة، عند استقرار الأمور في مستشفيات الطوارئ من خلال توفير أعداد كافية من الطاقم الطبي والإمكانات الطبية بجانب تواجد أخصائيين كممرضين ومساعدة شباب الأطباء، وقد تم بالفعل تواجد الأخصائيين في مستشفى الطوارئ بالمنصورة.

■ ما رايك في القرار الوزاري الخاص بزيادة ٢٠٪ على الأدوية التي يقل سعرها عن ٣٠ جنيهها؟

- قرار يحتاج مزيدا من الدراسة خاصة أن القرار شمل الأدوية التي يقل سعرها عن ٣٠ جنيهها فقط، دون النظر عن الأدوية ذات الأسعار المرتفعة على سبيل المثال أدوية التي تتجاوز أسعارها ١٠٠، ٢٠٠ جنيه، فهل سوف يتم تخفيض تلك الأدوية على غرار زيادة الأدوية التي يقل سعرها عن ٣٠ جنيه، والأفضل هو وضع تسعيرة جبرية لكافة الأدوية.

■ وكان قرار الزيادة لحل مشكلة تعثر بعض شركات الأدوية وخاصة شركات قطاع الأعمال المملوكة للدولة في إنتاج أدويتها، وتقليل حجم الخسائر العالية في ظل الارتفاع المستمر لسعر الدولار، والتي تسبب في النهاية في نقص الأدوية في السوق، وبالتالي لجوء المريض إلى الأدوية المستوردة المرتفعة الثمن، لعدم توفر الأدوية رخيصة الثمن ومنها أدوية بعينه واحد، فلابد رفع أسعار تلك الأدوية الرخيصة مراعاة لتكاليف الإنتاج، والتي تضطر بعض المصانع للخلل بسبب تراكم الخسائر.

■ ما الحلول لانتعاش السوق الدوائية في مصر؟

- تحريك سعر الدواء كما حدث، بجانب وضع ضوابط جيدة لتراخيص الأدوية واستيرادها، ومراجعة طريقة تصنيع الأدوية، فلأسف رغم أننا